

رؤية نقدية

لتقرير المخاطر العالمي لعام ٢٠٢٣



منى قشطة

باحثة بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة - المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية
باحثة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

صدرت النسخة الثامنة عشرة لتقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠٢٣
THE GLOBAL RISKS REPORT 2023
ويتناول هذا الموضوع قراءة نقدية لمضمون التقرير

٣- مضمون التقرير: يتناول التوترات الجيوسياسية المتصاعدة وما يصاحبها من مخاطر اجتماعية واقتصادية ويحدد أكثر المخاطر المُتصورة للاقتصادات والمجتمعات على مدى العامين المُقبلين، ويستكشف التقرير الروابط المختلفة بين هذه المخاطر، ويركز على الأزمات المتعددة المحتملة والمتعلقة بالنقص في الموارد الطبيعية كالماء والغذاء والمعادن وما قد يرتبط بها من آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية خلال العقود المقبلة. ويتضمن هذا الموضوع استعراضاً لأهم ثلاثة عناصر وردت بالتقرير.

٤- لغة التقرير: يصدر التقرير باللغة الإنجليزية.

ثانياً- أهم عناصر التقرير

١- المخاطر الراهنة ٢٠٢٣:

جاءت أزمات إمدادات الطاقة، وتكلفة المعيشة، وارتفاع معدلات التضخم، والإمدادات الغذائية والهجمات الإلكترونية على البنية التحتية في مقدمة أكبر المخاطر لعام ٢٠٢٣، مع أكبر تأثير محتمل على النطاق العالمي. في حين كانت أزمات الفشل في تحقيق أهداف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية *Net Zero*، وتسليح السياسة الاقتصادية، وإضعاف حقوق الإنسان، وأزمة الديون، وفشل سلاسل التوريد غير الغذائية، خارج المراكز الخمسة

أولاً- البيانات الرئيسية للتقرير

١- جهة الإصدار: المنتدى الاقتصادي العالمي (*World Economic Forum*). وهو مؤسسة دولية مستقلة وغير ربحية، تأسست عام ١٩٧١ ويقع مقره في جنيف بسويسرا، ويجمع الأفراد والقادة السياسيين ورجال الأعمال سنوياً لمناقشة القضايا المهمة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي. ويصدر عن المنتدى سنوياً تقرير المخاطر العالمية، الذي صدرت نسخته الأولى عام ٢٠٠٦.

٢- منهج التقرير: يقوم على إجراء استبيان سنوي حول إدراك المخاطر العالمية، يجمع آراء وتصورات أكثر من ١٢٠٠ خبير من المنتمين للأوساط الأكاديمية والشركات والمجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني بشأن المخاطر العالمية خلال ثلاث مراحل زمنية: الأولى، المخاطر العالمية التي تتكشف بالفعل. والثانية، المخاطر التي من المُرجح أن تكون أكثر شدة في غضون عامين. والثالثة، المخاطر التي من المُرجح أن تكون أكثر حدة في ١٠ سنوات. وتم جمع ردود الخبراء في الفترة من ٧ سبتمبر إلى ٥ أكتوبر ٢٠٢٢. كما استفاد التقرير من خبرة منصات المنتدى الاقتصادي العالمي. ويُعرّف التقرير الخطر العالمي على أنه "احتمال وقوع حدث أو حالة من شأنها- في حالة حدوثها- أن تؤثر سلباً على نسبة كبيرة من الناتج المحلي العالمي أو السكان أو الموارد الطبيعية".

● "Global Risks Report 2023", 18th edition, World Economic Forum, available at: https://www3.weforum.org/docs/WEF_Global_Risks_Report_2023.pdf, 11 January 2023.



منى قشطة

انخفاضاً في التضخم العالمي من نحو ٩٪ عام ٢٠٢٢ إلى ٦,٥٪ خلال عام ٢٠٢٣، و١,٤٪ عام ٢٠٢٤، مع زيادة حدة التضخم في الاقتصادات المتقدمة؛ وهو ما قد يؤدي إلى خلق بيئة سياسية صعبة لكل من القطاع العام والبنوك المركزية؛ نظراً لمحدودية العرض نتيجة الحرب الروسية وما أفرزته من أزمة في إمدادات الطاقة والغذاء إلى جانب استمرار تداعيات جائحة كورونا.

ويُرجح التقرير أن تؤدي ضغوط الأسعار المستمرة إلى ارتفاع أسعار الفائدة لتجنب ارتفاع معدلات التضخم، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٣، حيث يواجه نحو ثلث الاقتصاد العالمي ركوداً تقنياً، وهو ثالث أضعف معدل نمو منذ أكثر من ٢٠ عاماً، وستقود الأسواق المتقدمة هذا التراجع مع انخفاض النمو المتوقع إلى ١,١٪ في عام ٢٠٢٣، بينما تواجه الاقتصادات الأكبر: الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة، تحديات مستمرة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. أما بالنسبة للاقتصادات النامية، هناك مخاطر بتفاقم الضائقة الاقتصادية، وسوف يؤدي ارتفاع معدلات التضخم بشكل مستمر والمزید من الاحتواء غير المنظم إلى زيادة احتمالية ركود النمو الاقتصادي وحدوث صدمات في السيولة وارتفاع معدلات الديون الخارجية.

ج- الحرب الجيواقتصادية: جاءت المواجهة الجيواقتصادية في المرتبة الثالثة من حيث المخاطر الشديدة المتوقعة خلال العام المقبلين، ويتوقع التقرير استمرار المواجهات الاقتصادية بين الدول إلى حد كبير على المدى القصير. وقد تسفر تلك المواجهات الرامية إلى تحقيق أهداف جيوسياسية عن إحداث تداعيات واسعة النطاق، من شأنها خلق حلقة مفرغة ومتصاعدة من انعدام الثقة بين الدول، وإضعاف التحالفات الحالية مع انكفاء الدول على ذاتها لتأمين احتياجاتها، وقد يؤدي هذا إلى نهاية حقبة اقتصادية تتميز برأس مال وعمالة وسلع أرخص ومعمولة.

د- فجوة العمل المناخي: لأول مرة منذ عام ٢٠١١ يدخل خطر الفشل المحتمل في معالجة التغيرات المناخية، ضمن أعلى التصنيفات في تقرير المخاطر العالمية، حيث وصلت مستويات ثاني أكسيد الكربون والميثان

الأولى لهذا العام، لكنها لا تزال تُشكل قلقاً. ويرجع التقرير استمرار تفاقم مخاطر العام الحالي مدفوعة بجملة من العوامل: الأول، استمرار الأعباء الصحية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا. والثاني، الحرب الروسية الأوكرانية وما تضمنته من عقوبات تؤثر على الاقتصادات العالمية. والثالث، تصاعد تدخل الدول في سباقات التسلح التكنولوجي المدعومة بالمنافسة الصناعية.

٢- المخاطر خلال العامين المقبلين:

ذكر التقرير أن الطريق إلى عام ٢٠٢٥ تهيمن عليه المخاطر الاجتماعية والبيئية التي يتوقع الكثيرون حدوثها خلال العامين المقبلين، ونستعرض أبرز هذه المخاطر فيما يلي:

أ- أزمة تكلفة المعيشة: يُصنّف التقرير أزمة تكلفة المعيشة على أنها أخطر المخاطر العالمية المزمعة على مدى العامين المقبلين، حيث تضرب الضغوط التضخمية بشكل غير مناسب أولئك الذين لا يستطيعون تحملها، وهو ما يمكن إيعازه إلى الاضطرابات المستمرة في تدفقات الطاقة والغذاء من روسيا وأوكرانيا، ففى إطار سعيها للحد من ارتفاع الأسعار المحلية، اتجهت الدول لاتباع سياسة "القومية الغذائية" حيث فرضت حوالى ٣٠ دولة قيوداً، بما في ذلك حظر صادرات الغذاء والطاقة خلال عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم العالمي، وإحداث تقلبات كبيرة في أسعار السلع الأساسية. ورغم أن هذه الأزمة يُعدّها التقرير أنها تُشكل خطراً قصير الأجل- ستشدد ذروته خلال العامين المقبلين ثم ستراجع بعد ذلك- فإن استمرارها يمكن أن يؤدي إلى حرمان نسبة كبيرة من الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع من الحصول على الاحتياجات الأساسية، وهو ما قد يوجج الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول.

ب- الانكماش الاقتصادي: تسير الحكومات والبنوك المركزية بقيادة الأسواق المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا، على حبل مشدود بين إدارة التضخم دون التسبب في ركود عميق أو طويل الأمد، وحماية المواطنين من أزمة تكلفة المعيشة في ظل ارتفاع أعباء الديون. ويصنّف التقرير أزمات الديون، والفشل في معالجة التضخم، والانكماش الاقتصادي المطول ضمن أعلى ١٠ مخاطر على مدى العامين المقبلين. وتتوقع أحدث توقعات صندوق النقد الدولي

من المتوقع أن تظهر خلال العقد المقبل. وفيما يلي أبرز هذه المخاطر:

أ- تدهور النظم الأيكولوجية الطبيعية: يتراجع التنوع البيولوجي داخل الأنظمة البيئية بشكل أسرع من أي وقت مضى، على عكس المخاطر البيئية الأخرى. ولم ينظر التقرير إلى فقدان التنوع البيولوجي وانهايار النظام البيئي على أنه مصدر قلق على المدى القصير، إلا أنه يتسارع في شدته المتصورة خلال السنوات العشر المقبلة، حيث سيؤدي فقدان التنوع البيولوجي والتلوث واستهلاك الموارد الطبيعية وتغير المناخ إلى مزيج قد يصعب التعامل معه بالنظر إلى أن أكثر من نصف الناتج الاقتصادي العالمي يعتمد بدرجة متوسطة إلى عالية على الطبيعة، وبالتالي فإن انهايار النظم البيئية ستكون له عواقب اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى، تشمل زيادة حدوث الأمراض الحيوانية، وانخفاض غلات المحاصيل والقيمة الغذائية، وزيادة الإجهاد المائي الذي يؤدي إلى تفاقم الصراع العنيف المحتمل، وفقدان سبل العيش التي تعتمد على النظم الغذائية والخدمات القائمة على الطبيعة.

ب- تسريع وتيرة فقدان الطبيعة وتغير المناخ: يؤكد التقرير أنه إذا لم تتمكن من الحد من الاحترار إلى ١,٥ درجة مئوية أو حتى ٢ درجة مئوية، فإن التأثير المستمر للكوارث الطبيعية وتغيرات درجة الحرارة وهطول الأمطار سيصبح السبب الرئيسي لفقدان التنوع البيولوجي، من حيث التكوين والوظيفة؛ حيث تتسبب موجات الحر والجفاف بالفعل في حدوث وفيات جماعية للحيوانات، بينما يسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والعواصف الشديدة في انقراض أنواع كاملة. كما قد يسهم ذوبان الصفائح الجليدية في القطب الجنوبي في ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات الساحلية، بينما من المؤكد أن موت الشعاب المرجانية سيؤثر على الإمدادات الغذائية والنظم الأيكولوجية البحرية.

ج- المفاضلة بين الأمن الغذائي والحفاظ على الطبيعة: يمكن أن تأتي حوافز الدولة لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، في إطار استجابتها للضغوط الجيوسياسية والاقتصادية، على حساب الحفاظ على النظام البيئي، خصوصاً في الدول الزراعية المكتظة بالسكان. ففي الوقت الذي تكافح فيه الأسواق النامية

والنيتروز في الغلاف الجوي إلى مستويات قياسية. ويصنّف الفشل في التخفيف من التغيرات المناخية على أنه أخطر التهديدات على المدى القصير، لكنه في الوقت ذاته يمثل الخطر العالمي الأقل استعداداً لمجابهته؛ إذ يُصنّف ٧٠٪ من المشاركين بالتقرير التدايبر الحالية لمنع التغير المناخي أو الاستعداد له على أنها "غير فعالة"، وهو ما قد يؤدي إلى عواقب كوكبية ومجتمعة وصحية قاسية، كما سيصبح التغير المناخي مُحفّزاً رئيسياً للهجرة، وتوجد مؤشرات على مساهمته بالفعل في ظهور الجماعات الإرهابية والصراعات في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، إلى جانب الانعكاسات السلبية الأخرى المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، وإضافة أعباء باهظة على أرصدة المالية العامة المُستفدة بالفعل.

د- الاستقطاب المجتمعي: تصاعدت في السنوات الأخيرة ظاهرة "تآكل التماسك الاجتماعي والاستقطاب المجتمعي"، والتي يُعرفها التقرير بأنها فقدان رأس المال الاجتماعي وانقسام المجتمعات، بما قد يؤدي إلى تدهور الاستقرار الاجتماعي والرفاهية الفردية والجماعية والإنتاجية الاقتصادية. وصنّف التقرير الاستقطاب المجتمعي كخامس أشد المخاطر العالمية وأكثرها تأثيراً على المدى القصير، والتي نجمت عن العديد من المخاطر المحتملة الأخرى القصيرة والطويلة الأجل، بما في ذلك أزمات الديون وعدم استقرار الدول، وأزمات تكلفة المعيشة والتضخم، والانكماش الاقتصادي الممتد. وللاستقطاب المجتمعي واسع النطاق عواقب عديدة تتراوح بين تباطؤ النمو الاقتصادي والاضطرابات المدنية وتعميق الانقسامات السياسية. وهناك مؤشرات على أن الاستقطاب المتزايد يسهم في تراجع الديمقراطية، حيث ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في البلدان المستبدة من ٥٪ في ٢٠١١ إلى ٣٦٪ في ٢٠٢١، في حين يعيش ١٢٪ فقط من سكان العالم حالياً في ظل ديمقراطية ليبرالية، مقارنة بـ ٤٤٪ يعيشون في ظل حكم استبدادي انتخابي.

٣- المخاطر الطويلة الأمد:

خُلصت نتائج التقرير إلى أن تدهور المخاطر البيئية يهيمن أيضاً على مشهد المخاطر العالمية على المدى الطويل، وبشكل أكثر تحديداً، تنصدر المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة أكبر ١٠ مخاطر، من حيث شدتها، والتي



منى قشطة

وإلى جانب التأثير المستمر لجائحة فيروس كورونا، من المرجح أن تزداد الضغوط المحتملة التي يفرضها تغير المناخ وفقدان الطبيعة على الصحة، بدءاً من تلوث الهواء والتعرض المتزايد لأيام الموجات الحارة الرطبة (التي تزيد من الإجهاد الحرارى على البشر)، وإعاقة الوصول إلى المياه المأمونة والصرف الصحى وزيادة الأمراض المنقولة بالمياه بسبب الفيضانات. وقد يؤدي تغير استخدام الأراضي وفقدان الطبيعة إلى زيادة عودة ظهور بعض الأمراض بما فى ذلك الأمراض الفطرية، بينما يؤدي الاحتراز العالمى إلى زيادة عدد الأشهر المناسبة لانتقال الأمراض الموجودة مثل الملاريا وحمى الضنك. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي سوء التغذية مع تنامي انعدام الأمن الغذائى وزيادة مستويات ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى إلى نقص المغذيات فى النباتات، وتسريع امتصاص المعادن الغنية، والتي تم ربطها بالسرطان والسكري وأمراض القلب وضعف النمو.

ويُرجح التقرير احتمالية أن تواجه النظم الصحية ضغوطاً مالية مكثفة، مع تخفيضات الميزانية أو فقدان الإيرادات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف السلع والعمالة، مع استمرار التضخم، والنمو البطيء للاقتصادات أو الركود، وإعادة الحكومات ترتيب أولويات إنفاقها لمعالجة المخاوف الاجتماعية والأمنية الأكثر بروزاً. وحتى قبل أن تؤدي جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم نقص الموظفين، توقعت منظمة الصحة العالمية عجزاً عالمياً قدره ١٥ مليون عامل صحى بحلول عام ٢٠٢٠، وتشهد بعض النظم الصحية انخفاضاً فى الإنتاجية حيث يغادر الموظفون المتمرسون بسبب الإرهاق والخوف من الإصابة بالأمراض.

و- تقويض الأمن البشرى: تشير نتائج التقرير إلى أن الحرب الاقتصادية والمعلوماتية سوف تستمر فى تشكيل تهديد أكثر خطورة من الصراعات المشتعلة خلال العقد المقبل، حيث تم تصنيف الصراع بين الدول واستخدام أسلحة الدمار الشامل فى مرتبة أدنى من حيث الشدة المتوقعة مقارنة بـ "المواجهة الجيواقتصادية" والمعلومات المضللة خلال السنوات العشر المقبلة. وقد تميزت العقود الماضية بعدم نشر أقوى أسلحة البشرية وعدم وجود اشتباكات مباشرة بين القوى العالمية. فقبل عام ٢٠٢٢، انخفضت العسكرية فى جميع المناطق، حيث أظهرت البيانات الحديثة انخفاضاً فى

والناشئة لسد فجوة التمويل لزيادة الإنتاجية الزراعية، يُرجح التقرير زيادة الضغط على التنوع البيولوجى من خلال استمرار إزالة الغابات من أجل التوسع فى الأعمال الزراعية، وهو ما قد يقلل من عملية التنوع البيولوجى مما يؤثر على صحة ومرونة التربة والنباتات والحيوانات؛ ذلك لأن انخفاض التنوع البيولوجى من شأنه أن يعرض كلاً من غلات إنتاج الغذاء والقيمة الغذائية للخطر، فضلاً عن تهديد سبل العيش المحلية، والمساهمة فى زيادة الأمراض والوفيات.

د- النظام البيئى ومصادر الطاقة الخضراء: يُعد الانتقال

إلى الطاقة النظيفة أمراً بالغ الأهمية للتخفيف من تغير المناخ من خلال تقليل البصمة الكربونية للطاقة مقارنة بالوقود الأحفورى. ومع ذلك، فإن التوسع السريع للبنية التحتية الخضراء سعياً لتحقيق أمن الطاقة قد يكون له تأثيرات غير مقصودة على النظم البيئية المحلية والأوسع نطاقاً، حيث إن التبعيات والمخاطر التى تتعرض لها النظم البيئية الطبيعية لهذه التقنيات، فى الوقت الحاضر، ليست مفهومة جيداً. وعلى الرغم من أن البنية التحتية للطاقة المتجددة يُمكن أن تكون "إيجابية للطبيعة"، فإنها يمكن أن تسبب أيضاً فى تدهور البيئة، مثل فقدان الموائل البحرية والتلوث الكهرومغناطيسى، وإدخال الأنواع غير الأصلية، والتغيرات فى أنماط هجرة الحيوانات.

هـ- تدرى الصحة العامة وزيادة الأوبئة: تتعرض الصحة

العامة العالمية لضغط متزايد، كما أن النظم الصحية فى جميع أنحاء العالم معرضة لخطر أن تصبح غير صالحة للاستخدام، حيث أسفرت جائحة فيروس كورونا عن زيادة المخاطر الناشئة على الصحة البدنية والعقلية، بما فى ذلك مقاومة مضادات الميكروبات، كما أدى الوباء إلى تحويل الموارد من أمراض أخرى مثل فحص السرطان والسل، وكذلك تم تعليق حملات التحصين، حيث انخفضت معدلات التطعيم ضد شلل الأطفال إلى أدنى مستوى لها منذ ١٤ عاماً. وبالنظر إلى الأزمات الحالية قد يتفاقم تدهور الصحة النفسية أيضاً بسبب الضغوطات المتزايدة مثل العنف والفقر والشعور بالوحدة، فضلاً عن أن تقضى الأمراض المعدية الأكثر تواتراً وانتشاراً وسط خلفية الأمراض المزمنة على مدى العقد المقبل يُهدد بدفع أنظمة الرعاية الصحية المنهكة إلى حافة الفشل فى جميع أنحاء العالم.

الوحدات العالية القيمة، بما فى ذلك القواعد وخزانات الوقود. وقد تؤدي التكلفة المنخفضة والانتشار المحتمل للأسلحة التقليدية أو الكيماوية أو البيولوجية أو النووية من قبل الجهات المارقة إلى مزيد من تآكل "احتكار الحكومة للعنف". وهذا يمكن أن يزيد من ضعف الدول ويغذى الهجرة والفساد والعنف الذى يمكن أن ينتشر عبر الحدود. وقد تم بالفعل استخدام الطائرات بدون طيار من قبل جهات فاعلة غير حكومية فى سوريا وليبيا واليمن، كما تم استخدام الطائرات بدون طيار العسكرية والمدنية من قبل قوات الأمن الرسمية والجماعات شبه العسكرية وغير المقاتلين فى أوكرانيا. ويُعرض استخدام هذه التقنيات السكان لتهديدات محلية مباشرة، كالتعطيل المادى والافتراضى للموارد والخدمات الحيوية على المستويين المحلى والوطنى، مثل الزراعة والمياه والنظم المالية والأمن العام والنقل والطاقة والبنية التحتية للاتصالات المحلية والفضائية وتحت سطح البحر.

ط-انعدام الأمن السيبرانى: رغم أهمية الدور الذى تقوم به الأدوات الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعى المتطورة بشكل متزايد، وأجهزة الحوسبة المتقدمة فى دعم المدن والبنية التحتية إلى جانب دورها الرئيسى فى صياغة حلول مرنة لأزمات الغد، فإن هذه التطورات قد تؤدي أيضاً إلى ظهور تحديات جديدة للدول التى تحاول إدارة العالم المادى الحالى وهذا المجال الرقى سريع التوسع. واستناداً إلى نتائج التقرير، يُعد "انتشار الجريمة الإلكترونية وانعدام الأمن السيبرانى" مكوناً جديداً ضمن أخطر ١٠ مخاطر خلال العقد المقبل، فى ظل زيادة الأنشطة الخبيثة فى الفضاء الإلكتروني، واستمرار الهجمات السيبرانية الأكثر عدوانية وتعقيداً. وقد يؤدي انتشار أجهزة جمع البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعى المعتمدة على البيانات إلى فتح مسارات لأشكال جديدة من التحكم فى الاستقلالية والخصوصية الفردية؛ إذ يتعرض الأفراد بشكل متزايد لسوء استخدام البيانات الشخصية من قبل القطاعين العام والخاص على حد سواء، بدءاً من التمييز ضد السكان المعرضين للخطر والرقابة الاجتماعية إلى الأسلحة البيولوجية المُحتملة. كما يُزيد انتشار البيانات بكثرة من مخاطر إساءة استخدام المعلومات الشخصية من خلال الآليات القانونية المشروعة، مما يُضعف حق الإنسان فى الخصوصية، وينطبق هذا على الأنظمة الديمقراطية

معدلات الأسلحة الثقيلة والإنفاق العسكرى وواردات الأسلحة وأفراد القوات المسلحة، ومع ذلك، فقد أصبح العالم أقل سلاماً، مع مظاهرات أكثر عنفاً ونزاعات خارجية وصراعات داخلية شديدة.

وقد يؤدي عكس الاتجاه نحو نزاع السلاح إلى زيادة خطر نشوب صراع على نطاق يُحتمل أن يكون أكثر تدميراً. ذلك لأن تزايد انعدام الثقة والشك بين القوى العالمية والإقليمية أدى بالفعل إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العسكرى وركود آليات عدم الانتشار. ويشير التقرير إلى أن انتشار القوة الاقتصادية والتكنولوجية، وبالتالي القوة العسكرية فى العديد من البلدان والجهات الفاعلة، قد يقود إلى تكرار سباق التسلح العالمى، وذلك على عكس ديناميكيات القوة السابقة التى شكلتها أسلحة الردع، ويمكن تعريف العقد المقبل بـ "الدمار الناجم عن الهجمات الدقيقة والصراعات الموسعة".

ز- تعدد مجالات الصراعات: لفت التقرير إلى أن التقنيات الجديدة ستغير طبيعة التهديد للأمن القومى والدولى، مع زيادة الصراعات المتعددة المجالات التى تلمس تعريف الحرب التقليدية؛ إذ تتسع "ساحات المعارك المستقبلية" وأساليب المواجهة لتشمل الأرض والبحر والجو والفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجى، كذلك من المتوقع أن تحقق أسلحة الطاقة الموجهة تقدماً كبيراً خلال العقد المقبل، مع إمكان تعطيل الأقمار الصناعية والإلكترونيات والاتصالات وأنظمة تحديد المواقع، وقد تكون بعض هذه الأسلحة أكثر فعالية من حيث التكلفة من الذخائر التقليدية. وقد يتم تسخير الحوسبة لتحديد المواد الجديدة لاستخدامها فى تقنيات التخفى، وسيتم نشر الحرب السيبرانية والمعلوماتية لاستهداف نقاط الضعف فى التقنيات العسكرية المتطورة بشكل متزايد، والتى يمكن أن تتراوح بين حملات التضليل واختراق الأجهزة فى أنظمة الدفاع النووى.

ح- تزايد أدوار الجماعات المارقة: قد يؤدي انتشار الأسلحة العسكرية الأكثر تدميراً وذات التكنولوجيا الجديدة إلى ظهور أشكال جديدة من الحروب غير المتكافئة، مما يسمح للقوى والأفراد الأصغر بالتأثير بشكل أكبر على المستويين الوطنى والعالمى. على سبيل المثال، يمكن للتقدم فى التقنيات الحيوية أن يُمكن مجموعات صغيرة أو حتى أفراداً من إنشاء مسببات الأمراض، ويمكن استخدام الطائرات بدون طيار منخفضة التكلفة لمهاجمة



منى قشطة

ب- اعتمدت استخلاصات التقرير على عينة اتسمت بالشمولية والتنوع تزيد عن ١٠٠٠ خبير ممثلين عن ١٢١ اقتصاد حول العالم موزعين على النحو الآتي: ٣٦٪ من أوروبا، ١٤٪ من شرق آسيا والمحيط الهادئ، ١٣٪ من أمريكا الشمالية، ١٢٪ من أفريقيا جنوب الصحراء، ١١٪ من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ٦٪ من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٥٪ من جنوب آسيا، ٢٪ من آسيا الوسطى، و ١٪ غير محددة النطاق الجغرافي بحسب التقرير، وكذلك فإنهم ينحدرون من كافة الشرائح ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة وخلفيات متنوعة كالأوساط الأكاديمية والشركات والمجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني.

ج- إتاحة الفرصة للخبراء المشاركين لإضافة مخاطر غير متضمنة في الاستبيان الذي يحدد ٢٢ خطراً فقط.

٢- عناصر الضعف:

أ- يؤخذ على التقرير اعتماده على منهجية "استطلاعات الرأي" التي لا تتسم بالدقة ذاتها مقارنة بالمنهجيات المناظرة؛ نظراً لتعرضها لهامش خطأ أكبر ناتج عن انحيازات المستجيبين، لاسيماً أن أكثر الدول المتأثرة بالأزمات الاقتصادية والبيئية كالشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هي الدول الممثلة بشكل أقل في العينة التي تركزت في المقابل على الاقتصادات المتقدمة الأقل تأثراً بالأزمات كأوروبا وأمريكا الشمالية.

ب- اعتماد التقرير على حساب "المتوسط البسيط" لإجابات الخبراء التي تتراوح بين «١» (خطورة منخفضة) و «٧» (خطورة عالية)، أي جمع درجات الخطورة متراوفاً بين (١ و ٧) مقسوماً على عدد الخبراء المشاركين بالاستبيان، وهو أسلوب ربما يتأثر بالقيم المتطرفة والتي قد تكون مرتفعة أو منخفضة للغاية.

أيضاً. ويمكن أن تكون الاقتحامات القانونية للخصوصية مدفوعة باعتبارات السلامة العامة، ومنع الجريمة والاستجابة لها. وتعرض خصوصية البيانات الشخصية والحساسية لضغوط متزايدة بسبب مخاوف الأمن القومي، التي تجمع بين حماية المجتمعات والدول والرغبة في اكتساب ميزة تنافسية تكنولوجية واقتصادية.

ي- أزمة الديون العالمية: وفقاً لنتائج التقرير، ستخفص

مخاطر أزمات الديون في شدتها المتصورة على المدى الطويل، لكن الانهيار أو الافتقار إلى البنية التحتية والخدمات العامة سيصبح أكثر حدة، وستعيق الديناميكيات الاقتصادية والسياسية على المستويين العالمي والوطني القدرة على تمويل الإنتاجية المستمرة. وستتمتع الاقتصادات المتقدمة بمزيد من الاستقلالية للاستثمار في الأولويات المستقبلية، في حين أن الأسواق النامية قد تكون أكثر التزاماً بمطالب الدول الدائنة، مما يعني أنه يمكن تحويل الأموال من المجالات الأكثر احتياجاً اجتماعياً، بما في ذلك الإنفاق على السلع العامة والبنية التحتية إلى التحول الأخضر والبنية التحتية المستدامة، مع تداعيات غير مباشرة على الإنفاق العام والخدمات الأخرى.

ثالثاً- رؤية نقدية

تشير القراءة النقدية لتقرير المخاطر العالمية إلى اشتماله على بعض عناصر القوة والضعف.

١- عناصر القوة:

أ- تقديم المنتدى الاقتصادي العالمي تعريفاً دقيقاً وعلمياً للمخاطر العالمية مع تحديد ثلاث قنوات للتأثيرات المحتملة لتلك المخاطر (اجتماعية - اقتصادية - بيئية).

خاتماً:

أدت الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة فيروس كورونا وأزمة ارتفاع تكاليف المعيشة إلى تآكل وتقويض المكاسب الاقتصادية والتعليمية والصحية بدرجات متفاوتة بين البلدان المتقدمة والنامية، وهذا بدوره يتفاعل مع العديد من المخاطر البيئية والجيوسياسية الأخرى كتغير المناخ، وانهيار النظام البيئي، والصراعات المتعددة المجالات، بما يُفاقم تهديد أمن واستقرار المجتمعات في جميع أنحاء العالم. ولما كان عدم الاستعداد للمخاطر على المدى الطويل يؤدي إلى زعزعة استقرار المشهد العالمي، فإنه من الضروري صياغة مقاربة للتعامل مع المخاطر المستقبلية تستند إلى أربعة مبادئ أساسية يُمكن أن تساعد الاقتصاد العالمي في مواجهة الصدمات المتتالية: **الأول** تعزيز القدرة على تحديد المخاطر المستقبلية، **الثاني** إعادة تحديد القيمة الحالية للمخاطر المستقبلية، **الثالث** ضخ المزيد من الاستثمارات الهادفة لزيادة تمكين الدول من الاستعداد للمخاطر المختلفة، **الرابع** ترسيخ قيمة التعاون الدولي فيما يتعلق بالاستجابة للمخاطر.